



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الثلاثاء 3 ديسمبر 2019 - السنة الخامسة والعشرون - العدد 7133



أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



في هذا العدد

الافتتاحية

02 عام جديد في عمر اتحادنا الجديد

الإمارات اليوم

03 الإمارات تصدر العالم في ديناميكية العمل التجاري

تقارير وتحليلات

04 أسواق النفط.. لا توقعات بشأن تراجع الضغوطات في 2020

05 حرب الطائرات من دون طيار تكشف سعي ترامب إلى فرض التفوق الأمريكي في العالم

06 الذكاء الاصطناعي يفتح آفاقاً جديدة أمام الاقتصاد الألماني

شؤون اقتصادية

07 أصول «دبي لصناعات الطيران» 12.8 مليار درهم

من إصدارات المركز

08 صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000-2020

تطورات الأزمة العراقية

09 تحدي تشكيل الحكومة الجديدة



عام جديد في عمر اتحادنا المديد

احتفلت دولة الإمارات العربية المتحدة، أمس الاثنين الموافق الثاني من ديسمبر 2019، باليوم الوطني الثامن والأربعين لتأسيس الاتحاد. وقد جاء هذا الاحتفال في ظل المزيد من الإنجازات والأحلام التي تحققت على أرض الواقع خلال عام 2019، ومنها على سبيل المزيد لا الحصر إرسال أول رائد فضاء إماراتي وعربي إلى محطة الفضاء الدولية، وهو هزاع المنصوري، ومنها كذلك انتخابات المجلس الوطني الاتحادي لفصله التشريعي السابع عشر، التي عكست تطورات مهمة في مسيرة الحياة البرلمانية الإماراتية، وحرص القيادة الرشيدة على تطوير مسيرة المجلس ودوره على المستويين التشريعي والرقابي. واليوم الثلاثاء الموافق الثالث من ديسمبر 2019، تبدأ دولة الإمارات العربية المتحدة عاماً جديداً مملوءاً بالمزيد من الطموحات والأمنيات، في ظل السعي الدائم والدؤوب لقيادتنا الرشيدة لكي تكون دولة الإمارات في مقدمة الصفوف، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وخلال العام الجديد في عمر الاتحاد، ستكون دولة الإمارات العربية المتحدة على موعد مع حدث ضخم هو إكسبو 2020، حيث ستستضيف دبي كأول مدينة في منطقة الشرق الأوسط هذا الحدث الدولي المرموق، الذي يعد أحد أهم الفعاليات العالمية، من حيث التأثير الاقتصادي والثقافي.

وفي الواقع، فإن هذه الإنجازات المتتالية التي تحققتها دولة الإمارات العربية المتحدة، إنما تعكس روح الإصرار والمثابرة التي تميزت بها الدولة منذ تأسيسها قبل 48 عاماً، على يد المغفور له، بإذن الله تعالى، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه حكام الإمارات الذين شاركوه تحقيق حلم الاتحاد، وتأسيس نموذج اتحادي عربي استطاع أن يصمد ويتعمق مع مرور السنوات، إلى أن باتت دولة الإمارات أكثر الدول العربية تماسكاً وصلابة. وقد سارت القيادة الرشيدة لدولة الإمارات العربية المتحدة، ممثلة في صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، وإخوانه أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات على هذا النهج من الإصرار والمثابرة على تعميق الاتحاد وترسيخه، على النحو الذي جعل من دولة الإمارات العربية المتحدة، في ظل ما حقته من إنجازات تنموية تجربة ملهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي ظل ما تحققه دولة الإمارات العربية المتحدة من إنجازات متتالية وما تحصده من مراتب متقدمة في كل مؤشرات التنمية، تسير الدولة بخطى واثقة لتحقيق رؤية الإمارات 2021، التي تهدف لأن تكون دولة الإمارات ضمن أفضل دول العالم من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحلول اليوبيل الذهبي للاتحاد في عام 2021. وفي الواقع، فإن ما استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة تحقيقه من إنجازات كبيرة سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو السياسي أو الثقافي أو الاجتماعي، إنما تحقق بفضل خطط طموحة، تمت صياغتها بشكل محكم، ومتابعة تنفيذها على أرض الواقع بدقة، وهذا أمر مهم للغاية حيث إن الإنجازات لا يمكن أن تتم من دون خطط واضحة، ومن دون متابعة تنفيذ هذه الخطط بشكل دقيق. إن دولة الإمارات العربية المتحدة، قد استطاعت وخلال فترة زمنية قصيرة قياساً إلى عمر الدول أن تحقق إنجازات يفخر بها كل عربي ومسلم، وهي إنجازات تؤكد أن العرب والمسلمين قادرون على النهوض إذا ما أخذوا بأسباب التقدم وعملوا بكل جد ومثابرة. إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تفتتح اليوم الثلاثاء الثالث من ديسمبر 2019 عاماً جديداً في مسيرة اتحادها المباركة، تطمح إلى تحقيق المزيد من الإنجازات التي تعمق مسيرة النموذج التنموي الفريد، الذي أصبح محط تقدير وإعجاب كبيرين من قبل الجميع، وباتت الدولة نموذجاً يحتذى به على الصعيدين الإقليمي والدولي بفضل الرؤى الحكيمة لقيادتها الرشيدة، التي لا تعرف المستحيل.

الإمارات تتصدر العالم في ديناميكية العمل التجاري

تتوالى التقارير الدورية الصادرة عن كبرى المؤسسات العالمية، التي تؤكد التفوق الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث نالت مراكز متقدمة في الأنشطة والقطاعات كافة، في العديد من المؤشرات التنافسية المعتمدة، نتيجة اعتمادها سياسات واستراتيجيات قائمة على تنويع الاقتصاد الذي يستند إلى معايير الابتكار والإبداع، وتصل بالدولة إلى تحقيق مستهدفاتها الواردة في «مئوية الإمارات 2071» بأن تصبح أفضل دولة عالمياً في كل المجالات.

وأحدث هذه التقارير، وليس آخرها، كان ضمن «مؤشر الازدهار العالمي لعام 2019» الذي يصدره معهد «ليغاتوم» البريطاني، سنوياً، وهو الذي يرصد مستويات الازدهار والرخاء الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي، حيث صنفت دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربياً والـ 40 عالمياً على المؤشر، متفوقة على ماليزيا والصين وروسيا؛ والأمر اللافت للنظر في هذا المؤشر أن دولة الإمارات تبوّأت المرتبة الأولى عالمياً في ديناميكية العمل التجاري، نظراً إلى امتلاكها أعلى المعدلات العالمية في كثافة المشروعات والأعمال التجارية، وأعلى قدرة عالمية على استقطاب أصحاب المواهب من بلدان العالم كافة. كما حصلت في مؤشر «الجودة الاقتصادية»، على المركز الأول إقليمياً، والـ 20 عالمياً فيه، وحصلت على المركزين نفسيهما في مؤشر «رأس المال الاجتماعي»، فيما حصلت على المركز الأول إقليمياً، والـ 23 عالمياً في مؤشر «أحوال الشركات والمشروعات التجارية»، والمركز الأول إقليمياً، والـ 29 عالمياً في مؤشر «البيئة الاستثمارية».

كل هذه المراكز المتقدمة إن دلّت على شيء، فإنها تدلّ على أن دولة الإمارات، تحولت إلى أحد أهم مراكز اجتذاب رواد الأعمال والمستثمرين في المنطقة والعالم، فقد أظهرت التصنيفات العالمية لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2020، الصادر عن البنك الدولي في أكتوبر الماضي، حفاظها على مركز الطليعة في منطقة الشرق الأوسط وضمن أفضل 20 اقتصاداً عالمياً، وحلولها في المرتبة 16 عالمياً، بحسب التقرير، فضلاً عن حصولها على مراكز متقدمة ضمن أفضل 10 دول عالمياً في محور سهولة توصيل الكهرباء، وسهولة استخراج تراخيص البناء، وإنفاذ العقود، وسهولة تسجيل الممتلكات؛ الأمر الذي يعود إلى توجيهات القيادة الرشيدة وجهود الحكومة المستمرة في دعم أصحاب الأعمال بمختلف تخصصاتهم وقطاعاتهم، لخلق بيئة أعمال جاذبة ومحفزة للمستثمرين، من خلال إطلاق مجموعة مستحدثة ومتطورة من البرامج والمبادرات التي تحسّن من بيئة الأعمال، وتبرز أفضل الممارسات الداعمة لأنشطة الأعمال وجذب الاستثمارات.

لقد أكد نهج القيادة الرشيدة، ممثلة بصاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، حفظه الله، ضرورة العمل والمثابرة لتحسين وتطوير أداء الدولة وترتيبها في جميع المؤشرات التنافسية العالمية، من خلال تحسين التشريعات وتطوير الإجراءات، التي تتسم بالمرونة والابتكار، لتحقيق الطموحات الخاصة باستدامة التطوير في الاقتصاد والصحة والتعليم والتكنولوجيا، لأجل تسريع وتيرة النمو، وتحقيق التنمية المطلوبة التي تضع الدولة في مصافّ البلدان المتقدمة عالمياً في مختلف مجالات التنافسية، الأمر الذي لم يكن ليتحقق لولا العمل على تحويل البيئة الاقتصادية للدولة إلى بيئة استثمارية آمنة ومرنة، توفر المزايا والحوافز التي تدعم نجاح الأعمال وتوسعها.

إن توفير دولة الإمارات العديد من الميزات التنافسية، كان كفيلاً يجعلها تتصدر العالم في ديناميكية الأعمال التجارية؛ حيث تلخص هذه المزايا بتأسيس بنية تحتية متقدمة ومرافق متنوعة تخدم الراغبين في تأسيس الأعمال والاستثمارات، إضافة إلى تميزها باستقرار سياسي واجتماعي فريد، وحرصها على حماية حقوق الملكية الفكرية، وتوفيرها تشريعات وإجراءات مرنة وحرّة ومفتوحة أمام الجميع، إلى جانب توافر أسعار تنافسية في قطاعات الطاقة والعقارات، وتوافر نظام مصرفي قوي، وتشريعات وأنظمة تمنع الاحتكار، وتشجع على المنافسة، وارتباطها بعلاقات تجارية وثيقة مع دول العالم كافة.



برغم استقرار أسعار النفط في الفترة الماضية، بات محسوماً تأثيرها المتواصل بتطور الأحداث الجيوسياسية في العالم والمنطقة، والنزاع التجاري الجاري بين الولايات المتحدة والصين، وتذبذب مستويات المخزونات الأمريكية من الخام بين ارتفاع وهبوط، وغير ذلك من أسباب، جعلت أسواق النفط في حالة من عدم اليقين.

أسواق النفط.. لا توقعات بشأن تراجع الضغوطات في 2020

مستويات الطلب، الذي قد يتسبب بحدوث تخمة في المعروض من الخام، ستتسبب بهبوط أسعاره. كما قالت وكالة الطاقة الدولية مؤخراً إن (أوبك) وحلفاءها سيواجهون منافسة شرسة في عام 2020، إثر زيادة نمو



انتهى شهر نوفمبر هذا العام، على مكاسب بارتفاع أسعار النفط، بدعم من توقعات تتعلق بموافقة أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» وحلفائها في الخامس من ديسمبر الجاري على تمديد اتفاق

المعروض من خارج المنظمة العام المقبل. لقد تعرضت أسواق النفط العالمية إلى مجموعة من «الهزات» التي أثرت في حجم استقرار وتوازن الأسواق، بطل هذه الهزات كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي ما زال للآن يسلك سياسات وممارسات «مضللة» بشأن إمكانية التوصل إلى اتفاق مع الصينيين لحل أزمة الرسوم الجمركية بين واشنطن وبكين، والتي كان لها دور بارز في خفض أسعار النفط إلى نحو 12% مؤخراً. وإضافة إلى ذلك بدأت علاقات الدولتين تشهد حالياً توترات جديدة بسبب هونغ كونغ، الأمر الذي أضاف المزيد من التعقيد أمام جهود إتمام الصفقة التجارية المنتظرة، التي كانت قد عولت عليها أسواق النفط كثيراً، لضمان معدلات بقاء الطلب العالمية على النفط إلى حدوده المطلوبة.

كما باتت اجتماعات «أوبك» والمستقلين، التي أصبحت تعرف فيما بعد بـ «أوبك+» محط أنظار المراقبين والمستثمرين، نظراً إلى تأثير قرارات مواصلة خفض الإنتاج في دعم الأسعار، وذلك في ظل تقديم شركات نفط روسية مؤخراً اقتراحات بشأن عدم تغيير حصصها الإنتاجية في إطار الاتفاق العالمي حتى نهاية مارس المقبل، ليضغط ذلك على «أوبك+» بتفادي أي تغيير كبير في سياسة الإنتاج عندما تجتمع بعد أيام في ديسمبر، يقابله ضغط آخر عليها نتيجة استمرار ارتفاع الإنتاج الأمريكي من الخام إلى مستويات قياسية، إذ أظهرت بيانات صدرت مؤخراً عن إدارة معلومات الطاقة ارتفاع المخزون الأمريكي منه إلى مستوى قياسي، زادت بنحو 100 ألف برميل يومياً، ببلوغه 1.57 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 22 نوفمبر.

خفض الإنتاج إلى ما بعد مارس؛ فعلى الرغم من هبوط أسعار خام القياس العالمي برنت في الجمعة الأخيرة من نوفمبر، بما يزيد على 2%، لتسجل عند التسوية 62.43 دولار للبرميل، إلا أن برنت سجل في نوفمبر أكبر قدر من المكاسب منذ إبريل مع صعوده نحو 6%، الأمر الذي أوجد حالة من التفاؤل نتيجة تخطي الأسواق حاجز الـ 60، بعد أن استمرت الأسعار أشهراً من السنة بين 54 و58 دولاراً.

وبخصوص الإنتاج، فقد خلص مسح أجرته وكالة «رويترز» إلى تراجع إنتاج نفط «أوبك» في نوفمبر مع انخفاض الإنتاج الأنغولي بسبب أعمال صيانة، ومواصلة المملكة العربية السعودية كبح المعروض، تزامناً مع الطرح العام لـ «أرامكو»، فقد ضخت «أوبك» نحو 29.57 مليون برميل يومياً في المتوسط خلال ذلك الشهر، بانخفاض قدر بـ 110 آلاف برميل يومياً عن رقم أكتوبر. اجتماع «أوبك» المقبل، سيتضمن مجموعة من التطورات، الأولى: إعلان «أرامكو» سعر الطرح النهائي، والثانية تتعلق باتفاق المنتجين مجدداً على تخفيض الإنتاج، ولاسيما في ظل التوجهات لخفض المعروض من جزاء توقعات تخمة في عام 2020؛ حيث تجاوز أعضاء «أوبك» الملزمون باتفاق المعروض، الساري حتى مارس المقبل، مستويات تخفيضاتهم التي تعهدوا بها، الأمر الذي رفع من نسبة الامتثال إلى نحو 152% في نوفمبر، وفقاً لنتائج المسح، مقارنة مع 135% في أكتوبر. ويقول خبراء ومتخصصون إن سوق النفط العالمية ستبقى تحت تأثير الضغوطات، للأسباب التي تؤثر في أسعاره ذاتها إلى اليوم؛ حيث إن النمو العالمي ما زال في حالة من عدم اليقين، الأمر الذي سيؤثر بدوره في



كتب بيتر هاريس، أستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة ولاية كولورادو مقالاً في «ذي ناشيونال إنترست»، أكد فيه أن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب حريص على لعب دور شرطي العالم، على الرغم مما طرحه عند انتخابه قبل نحو ثلاث سنوات من ضرورة إعادة القوات الأمريكية من الخارج.

حرب الطائرات من دون طيار تكشف سعي ترامب إلى فرض التفوق الأمريكي في العالم

يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية شنت ما عدله أربع هجمات يومياً بالطائرات من دون طيار منذ تولي ترامب الرئاسة. وبعبارة أخرى، فالولايات المتحدة الأمريكية أطلقت حملة مستمرة لاستخدام القوة الفتاكة في مناطق حربية عدة. وبطبيعة الحال، فترامب ليس هو السباق إلى الحرب بالطائرات من دون طيار؛ فإدارة جورج بوش الابن استخدمت الطائرات من دون طيار بشكل مكثف، كجزء من الحرب الدولية على الإرهاب، ليس في أفغانستان وباكستان فقط، بل



لصد إرهابيين معروفين في اليمن والصومال أيضاً. وفي عهد إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، تم التوسع في استخدام الطائرات من دون طيار، إذ اعتمد عليها أوباما بشكل كبير من أجل محاربة الإرهاب في الشرق الأوسط الكبير، من دون أن يضطر إلى خوض حرب برية مكلفة ومثيرة للجدل. ويبدو أن الطائرات من دون طيار أتاحت الفرصة أمام أوباما للقيام بعمليات حيوية لمكافحة الإرهاب من دون التعرض لإجراءات الفحص والتحصيص على المستوى الداخلي. لكن في مايو 2013، وافق أوباما مرغماً على اعتماد شروط جديدة لتقنين استخدام القصف بالطائرات من دون طيار في مناطق الصراع، برغم أنه أصر على الحفاظ على سرية تلك الشروط لمدة ثلاث سنوات. وخلال عامه الأول في الرئاسة، تخلص ترامب من كل الشروط التي وضعت على استخدام الطائرات من دون طيار في الحروب. ويعود ذلك في جزء منه إلى أنه لا يؤمن بفرض قيود على الجيش.

وما يمكن استخلاصه أن الولايات المتحدة الأمريكية ملتزمة بالحفاظ على وجودها بشكل كبير خارج الحدود في المستقبل المنظور، وهو ما يعد مؤشراً إلى أن الرئيس ترامب ملتزم بلعب دور «شرطي العالم»، حتى لو تم خفض عدد القوات البرية الأمريكية المطلوبة لتعزيز الأهداف الأمنية القومية، فإن الطائرات من دون طيار لا يزال يُنظر إليها كأداة للتدخل العسكري الخارجي.

أطلق مارك إسبر وزير الدفاع الأمريكي، عبارة ملطفة على الحرب الأمريكية في الشرق الأوسط، حيث وصفها بـ «جز العشب»، وهي العبارة نفسها التي استخدمها لوصف العمليات العسكرية الأمريكية في ليبيا، حيث تشير تقارير إلى أن القوات الجوية الأمريكية قتلت 100 مسلح تابع لتنظيم «داعش» الإرهابي خلال شهر سبتمبر الماضي فقط. لكن مقارنة الاقتتال الدائم بجز العشب يُعد تشبيهاً غير مناسب بل ومضلل أيضاً.

وبعد مضي نحو ثلاث سنوات على انتخاب ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، لم يعد هناك داعٍ للقول إنه ملتزم بسياسة خارجية تقوم على ضبط النفس، وخفض النفقات أو الانعزال عن شؤون العالم. لفترة ما، كان ترامب يستغل وقته داخل المكتب البيضاوي لوضع حد لمشاركة أمريكا في منظمات دولية والتصدي لمدّ تحرير المبادلات التجارية، ومع ذلك فقد ظل شديد التمسك بالإبقاء على أبرز مظاهر القوة الأمريكية في العالم وأكثرها تكلفة: الوجود العسكري في العالم والاستخدام شبه الدائم للقوة الفتاكة.

غالباً ما يسعى ترامب لتقديم صورة عن نفسه كرجل ملتزم بإرجاع القوات الأمريكية من مناطق انتشارها، ولاسيما من منطقة الشرق الأوسط. لكن الرئيس الذي يرسل ثلاثة آلاف جندي إضافي إلى أفغانستان والآلاف إلى المملكة العربية السعودية لا يمكن اعتباره جاداً بخصوص الانسحاب من الشرق الأوسط. والأكد أن عدد عمليات القصف التي شنتها الطائرات من دون طيار التابعة للقوات الأمريكية ارتفعت بشكل صاروخي خلال فترة رئاسة ترامب. وبحسب مكتب التحقيقات الصحفية، فقد شهدت أفغانستان منذ يناير 2017 ما لا يقل عن 4582 عملية قصف باستخدام الطائرات من دون طيار، ما أودى بحياة 2500 شخص. كما قُتل 900 آخرون في كل من اليمن، والصومال وباكستان، إثر 270 عملية قصف باستخدام الطائرات من دون طيار. وبعملية حسابية،

أكد تحليل نشره الموقع الإلكتروني لقناة «دويتش فيله DW» الألمانية الناطقة باللغة العربية أن الذكاء الاصطناعي قد يوفر إمكانيات هائلة ويفتح آفاقاً واسعة أمام الاقتصاد الألماني للتطور والازدهار، لكن ذلك يحتاج إلى استثمارات كبيرة، وقبل كل شيء يحتاج إلى النظر بإيجابية للتكنولوجيا الذكية واستخداماتها.

الذكاء الاصطناعي يفتح آفاقاً جديدة أمام الاقتصاد الألماني



للمزارعين فيما يرتبط بالمحصول». والروبوتات يمكن مستقبلاً أن تعوض عمال الحصاد من أوروبا الشرقية الذين يقل عددهم، كما يعتقد لارس ريغل، الباحث لدى «أرثور د. ليتل». ولم يتم التحقق من التأثير في فرص العمل. لكن ريغل لا يعتقد أن الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى الاستغناء عن نصف العاملين وتحويلهم إلى عاطلين عن العمل، كما تقول بعض التوقعات المتشائمة؛ بل إن نتائج دراسة شركة الاستشارات «أرثور د. ليتل» ترى أن الذكاء الاصطناعي سيسهم في تخفيف النقص الحاصل في المهارات المهنية، وتظهر أيضاً مهن جديدة.

ذكي فقط بالبيانات الصحيحة

«الذكاء الاصطناعي هو وسيلة للوصول إلى الهدف من أجل تحسين خدماتنا»، يقول الخبير في شركة أوتو الألمانية للتجارة، تيم بوخهولتس. و«نحن ننظر إلى هذه الدراسة كدعوة للاستيقاظ وانطلاقة بالرغم من أن السباق بدأ منذ مدة»، والاستثمارات الضرورية تتراوح ما بين 70 و80 مليار يورو حتى عام 2025. وبالتالي فإن المشاركين في الدراسة يحددون إنشاء صندوق تكنولوجيا حكومي ورأس مال أكثر وأموالاً للتأهيل والبحوث. كما يجب التفكير منذ البداية في فاعلية الطاقة، وهناك حاجة إلى بنى تحتية موثوق بها ونوع من الإجراءات لتجربة الابتكارات في محيط آمن. والذكاء الاصطناعي سيكون ذكياً، فقط إذا زودناه بالبيانات الصحيحة، كما تعتقد شارلوت رنجر من القسم القانوني في شركة باير الألمانية العملاقة للكيمياء والأدوية؛ وهذا يعني «بالنسبة إلى الشركات أنه يجب عليها أن تقوم داخلياً بمهامها على أحسن وجه» بحسب رنجر.

488 مليار يورو أو 13 في المئة أكثر في الناتج القومي المحلي بالمقارنة مع السنة الحالية! مثل هذه الأرقام يجب التريث في إعلانها؛ فالحديث يدور عن قوة الذكاء الاصطناعي إذا ما تم استخدامه بشكل واسع حتى عام 2025 في عملية الإنتاج والحياة اليومية. وهذا ما أنجزته شركة الاستشارات الألمانية «أرثور د. ليتل» بتكليف من اتحاد «إيكو» للاقتصاد الإنترنت الألماني وبمساعدة معهد فودافون للدراسة التي تحمل عنوان: «الذكاء الاصطناعي. قوة وتغيرات مستدامة للاقتصاد في ألمانيا». المبلغ الأكبر أي نحو 330 مليار يورو هو توفير في التكاليف، والباقي هو أرباح جديدة يمكن أن يحققها الذكاء الاصطناعي إذا أفسحنا له المجال، إذ يُنظر إليه في ألمانيا كوحش بلا قيود ويجب ضبطه.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في ألمانيا كبلد صناعي متطور، واعد جداً في مجالي الإنتاج والعمليات اللوجستية، فالآلات تتعلم بتقييم بياناتها العمل بفاعلية واستهلاك طاقة أقل، وأوقات تركيب الآلات تصبح قصيرة والصيانة مضمونة كي لا يشل أي خلل عملية الإنتاج. وخطوط إنتاج نمطية بروبوتات يمكن أن تنتج بضائع متنوعة بسرعة وبكلفة منخفضة.

والمراقبة الذكية للجودة مثلاً بمساعدة مجسات وكاميرا دائرة سيقبل من نسبة الخسارة مقارنة مع المراقبة التقليدية الحالية. وحتى الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم بتحفظ التكنولوجيا الذكية بحسب اتحاد إيكو، قد تستفيد من ذلك. وبما أنه يتم في الصناعة تقييم بيانات الإنتاج باستمرار، فلن تلعب هنا التحفظات الأخلاقية وحماية البيانات الشخصية أي دور.

مهن جديدة

ستتوافر فرص جديدة للمزارعين مثلاً في تخصيص بعض النباتات بحسب الحاجة وسقيها وحمايتها، وهذا يزيد الإنتاج ويخفض التكاليف ويضر بشكل أقل بالبيئة. وتنمو في هذا الإطار نماذج تجارية جديدة، كما يقول ينس روتيش، مدير مشروع AI Ethics von Bayer: «في الزراعة لن يتعلق الأمر بزيادة بيع بعض المنتجات، بل بتقديم وعود في النتائج

أصول «دبي لصناعات الطيران» 12.8 مليار درهم

طائرات تابعة لشركاء عدة من المستثمرين. وأوضحت الشركة أن عدد الشركات التي تديرها قد ارتفع إلى 75 طائرة. وأضافت أنها ستواصل خلال الشهور المقبلة بناء أسطولها من الطائرات المدارة. يُذكر أن مؤسسة «موديز لخدمات المستثمرين»، قد أعلنت نهاية الشهر الماضي وضع تصنيف الشركات العائلية لـ «دبي لصناعات الطيران» قيد المراجعة، توطئة لترقيته، وذلك نظراً إلى نجاح الشركة في تحسين هيكل التمويل والسيولة لديها.

أعلنت «دبي لصناعات الطيران» أمس، نجاحها في تحقيق علامة بارزة فيما يتعلق بنمو حافطة الطائرات التي تديرها. وبحسب بيان صحفي صادر عن الشركة أمس، بلغت القيمة الإجمالية للأصول التي تديرها الشركة 3,5 مليار دولار «12,855 مليار درهم»، شاملة الطائرات المملوكة لها بالإضافة إلى الطائرات التي تديرها لحساب شركات أخرى. وأفادت الشركة في بيانها أنها تدير أربع شركات، وذلك بُغية تأمين الوصول إلى الطائرات، بالإضافة إلى إدارة

ترامب: سأعيد فرض رسوم على واردات المعادن من البرازيل والأرجنتين



قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه سيعيد على الفور فرض رسوم على واردات الولايات المتحدة من الصلب والألمنيوم القادمة من البرازيل والأرجنتين، وهو ما حفز أحد نظرائه على الأقل على التعهد بإجراء محادثات معه. ونزلت أسهم الأسواق الناشئة والعملة المكسيكية البيزو الشديدة التأثر بالتجارة إلى أدنى مستوى أثناء الجلسة بعد تعليقات ترامب على تويتر، التي لم تتضمن أي تفاصيل أخرى بشأن الإجراء التجاري المزمع. وكتب ترامب في تغريدته «تُجري البرازيل والأرجنتين خفصاً ضخماً في قيمة عملتيهما، وهذا ليس بالأمر الجيد لمزارعينا. ولذا، وبشكل فعال فوري، سأعيد الرسوم على الصلب والألمنيوم القادم إلى الولايات المتحدة من هاتين الدولتين». وقال الرئيس البرازيلي جاير بولسونارو، وهو أحد المعجبين بترامب ويسعى لعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، إنه سيتحدث مباشرة مع الرئيس الأمريكي، وسيناقش معه أيضاً تعليقاته مع وزير الاقتصاد البرازيلي. وحث ترامب أيضاً الفيدرالي الأمريكي على منع الدول من تحقيق ميزات اقتصادية من خلال خفض قيمة عملاتها.

كريستين لاغارد: النمو في منطقة اليورو ما زال ضعيفاً



دعت رئيسة البنك المركزي الأوروبي الجديدة كريستين لاغارد أعضاء البرلمان الأوروبي إلى منحها بعض الوقت حتى يتسنى لها الإلمام بواجبات عملها الجديد ومراجعة السياسة النقدية للبنك. وقالت لاغارد، التي سبق أن عملت بالمحاماة والسياسة قبل أن تتولى قيادة صندوق النقد الدولي، «أحاول بالفعل تعلم الألمانية ولغة البنك المركزي». وأضافت «لذا تحملوا معي. أطلب منكم إبداء بعض الصبر وعدم المبالغة في تفسير ما قد أقوله». وتولت لاغارد، مديرة صندوق النقد الدولي السابقة، رئاسة البنك المركزي الأوروبي في توقيت صعب إذ استأنف البنك في الآونة الأخيرة برنامج شراء السندات البالغ حجمه 2.6 تريليون يورو، وقرر خفض الفائدة إلى معدلات لم يسبق لها مثيل، كما لم ينجح البنك في تحقيق هدف إعادة التضخم إلى مستوى يقرب من 2%. وتعتزم لاغارد مراجعة هدف البنك المركزي المتعلق بالتضخم وسبل تحقيق هذا الهدف، لكنها أشارت إلى أن تعديل الاستراتيجية سيستغرق على الأرجح بعض الوقت. وقالت أمام أعضاء البرلمان الأوروبي: «مراجعة الاستراتيجية ستكون على أساس مبدئين اثنين: تحليل شامل وعقل منفتح... هذا سيتطلب وقتاً للتفكير المتأنى ومشاورات واسعة». وأكدت التزام البنك المركزي الأوروبي بتحقيق هدفه المتعلق بالتضخم برغم ضعف النمو الاقتصادي في منطقة اليورو وخارجها. وقالت لاغارد: «النمو في منطقة اليورو لا يزال ضعيفاً». وأضافت «مع هذا، فإن الاستهلاك متماسك بشكل جيد إلى حد كبير: أوضاع سوق العمل مستمرة في التحسن وهو ما يشجع المستهلكين على الاحتفاظ بالثقة ومواصلة الإنفاق».

صناعة النفط والغاز في العراق الاتجاهات الحالية والمستقبلية للفترة 2000-2020

يؤدي في كثير من الأحيان إلى تسرب الغاز المسوق وحوادث حرائق عدة؛ فضلاً عن مشكلات الفساد المالي والإداري؛ كما أن عدم الاستقرار الأمني يفضي في كثير من الأحيان إلى حدوث اعتداءات على المنشآت النفطية وخطوط الأنابيب، ما يؤدي إلى توقف الضخ لمدة طويلة وإلى خسائر كبيرة.

وتوصي الدراسة بالعمل بصورة جادة على تحقيق الاستقرارين: الأمني والسياسي، باعتبارهما شرطين أساسيين لدخول الاستثمارات الأجنبية، وإصلاح السياسات الاستثمارية وإرساء قواعد البيئة التشريعية والقانونية بهدف تهيئة المناخ الاستثماري. كما توصي الدراسة بالعمل على معالجة الفساد الإداري والمالي وتفعيل المساءلة

والانضباط بين موظفي الدولة العاملين داخل الأجهزة الحكومية في القطاع النفطي، بهدف إتمام تنفيذ الأعمال التي تمت إحالتها إلى الشركات الأجنبية والمتعاقدين الأجانب بالصورة المطلوبة وبكفاءة عالية.

وتؤكد الدراسة أهمية العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى قطاع الصناعات اللاحقة، إذ إن كميات الغاز الطبيعي التي سيقوم العراق بإنتاجها في ظل جولات التراخيص تتطلب من الحكومة القيام بإنشاء مصانع للبتروكيماويات والأسمدة وتحديث القائم منها، والعمل على استثمار الغاز المنتج لتلبية الطلب المحلي من مختلف المنتجات، والعمل على وضع الخطط اللازمة لتصدير الفائض من الإنتاج إلى الخارج. كما تعتبر الدراسة أن أمام صادرات الغاز الطبيعي العراقي مستقبلاً واعداً، إذ يمكن العمل على تشجيع مشروعات تصدير الغاز الطبيعي إلى دولة الكويت عن طريق إعادة تأهيل الخط القديم، الذي كان يصدر الغاز الطبيعي إليها، ثم إلى المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عن طريق الربط مع مشروع «دولفين» الخليجي. ومن جهة أخرى، العمل في الوقت نفسه على الربط مع مشروع خط الغاز العربي بسبب الطلب على الغاز الطبيعي المنتج في العراق من قبل كل من: الأردن وسوريا ومصر ولبنان، وأخيراً مع تركيا. ولا بد للعراق من أن يضع الخطط المستقبلية الكفيلة بإيصال الغاز الطبيعي العراقي إلى أوروبا عن طريق خط نابوكو، وذلك لكونها مستهلكاً رئيسياً له.



أدى تقدم تكنولوجيا صناعة الغاز الطبيعي إلى زيادة أهميته بين مصادر الطاقة التقليدية، لكن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي طالت هذه الصناعة ظلت غائبة عن الاقتصاد العراقي؛ إذ تأخر استثمار الغاز الطبيعي لعقود عدة نتيجة للأوضاع الاستثنائية التي مرّ بها العراق؛ ما جعل صناعة الغاز الطبيعي في العراق تتسم بالتخلف، علماً بأن الاستكشافات التي تحققت في العقود الماضية أثبتت وجود احتياطات كبيرة لديه تشكل نسبة مهمة من مجموع الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

وتعود أهمية هذه الدراسة إلى توافر الغاز الطبيعي في العراق بكميات منافسة، ما يعزز من أهمية تطويره؛ والعامل الجديد المتمثل في دور العقود الاستثمارية التي وقعتها وزارة

النفط العراقية من خلال جولات التراخيص الثلاث في تطوير إنتاج النفط، وما سيرافقه من إنتاج غاز طبيعي مصاحب، ثم توقيع عقود لاستثمار حقول الغاز الطبيعي الحر. وبناءً على ذلك، فإن الدراسة تهدف إلى تقييم العقود الاستثمارية لتطوير إنتاج النفط والغاز الطبيعي؛ لتقديم رؤية عن مستقبل صناعة الغاز الطبيعي في ظل التطورات التكنولوجية التي ستشهدتها هذه الصناعة.

لقد أثرت الأوضاع السياسية غير المستقرة التي مرّ بها العراق طوال العقود الثلاثة الماضية بدرجة كبيرة في صناعة الغاز الطبيعي؛ إذ توقف تطور هذه الصناعة بصورة شبه تامة، فتضررت البنية التحتية ومنشآت الغاز الطبيعي التي تمت إقامتها بتكاليف مرتفعة جداً في سبعينيات القرن الماضي، إلى درجة توقفها عن العمل سنوات طويلة، واقتصارها على بعض المنتجات الأساسية؛ ما أدى إلى أن يقوم العراق بحرق كميات كبيرة جداً من الغاز الطبيعي، وأن يتصدر المراتب العالمية في ذلك، وأصبح غير قادر تماماً على تصديره. وبذلك أصبحت صناعة الغاز الطبيعي في العراق متخلفة تكنولوجياً.

ومن جهة أخرى برزت مجموعة من العوائق التي تقف حائلاً أمام أي جهود حكومية رامية إلى تطوير صناعة الغاز الطبيعي بعد عام 2003، من أبرزها قدم التكنولوجيا التي تستخدمها منشآت صناعة الغاز الطبيعي، ما أدى إلى خلق مشكلات عدة في الإنتاج والمعالجة بمواصفات الغاز المسوق، والعجز عن توفير الطاقة الكهربائية اللازمة؛ وقدم خطوط الأنابيب الناقلة للغاز الطبيعي ما



يطالب المتظاهرون بتجاوز المحاصصة الطائفية واختيار رئيس وزراء من ساحات الاحتجاج. القوى التي تشارك في الحكم منذ عام 2003 لن تنازل بسهولة عن المكاسب التي تتمتع بها.

إن التحدي الراهن في العراق، يتمثل في التوافق على شخصية تحظى بقبول وموافقة المتظاهرين وفي الوقت نفسه بقبول الكتل البرلمانية المختلفة، ممثلة في الكتل الشيعية الثلاث، سائرون والفتح والنصر، إضافة إلى الكتلة الكردية والعرب السنة. ووفقاً للدستور، يكلف رئيس الجمهورية زعيم الكتلة الأكبر في البرلمان بتشكيل الحكومة الجديدة ويمهله 30 يوماً لتشكيل الحكومة وعرضها على البرلمان لنيل الثقة. وإذا فشل رئيس الوزراء المكلف في تشكيل حكومة أو رفض البرلمان منح الثقة للحكومة المقترحة، فإن الرئيس يقوم بتكليف شخص آخر بتشكيل الحكومة خلال 15 يوماً، وهذا ما فعله الرئيس برهم صالح بالفعل، لكن ذلك لا يلي مطالب المتظاهرين، الذين يطالبون بعملية إصلاح شامل، من خلال تشكيل حكومة مصغرة تدير شؤون البلاد لفترة محددة وتقودها شخصية يثقون بها. وتتولى هذه الحكومة صوغ قانون جديد للانتخابات؛ إذ إن المحتجين يريدون تجاوز الطائفية، وهذه معضلة كبيرة، حيث إن القوى التي تشارك في الحكم منذ عام 2003 لن تنازل بسهولة عن المكاسب التي تتمتع بها. وبعض هذه القوى لديها ميليشيات وتشكيلات عسكرية قوية تحمي بواسطتها نفوذها، وما يعقّد الموقف أكثر، أنه ليس هناك ممثلون عن المتظاهرين في الساحات العامة يمكن أن يقودوا عملية تفاوض مع الكتل السياسية ورئيس الجمهورية للتوصل إلى حل مقبول من جميع الأطراف.

تحدي تشكيل الحكومة الجديدة

يشهد العراق جملة من التحركات السياسية الموازية لاستمرار الحركة الاحتجاجية في الساحات العامة، تتمحور حول تشكيل حكومة جديدة خلفاً لحكومة عادل عبد المهدي. ويجري السياسيون العراقيون جولات مفاوضات متواصلة على أمل التوصل إلى اتفاق على تشكيل حكومة جديدة، وبدأت الأحزاب السياسية، حتى قبل أن يعلن البرلمان موافقته رسمياً على استقالة عادل عبد المهدي وحكومته يوم الأحد الماضي، اجتماعات ولقاءات لبحث المرحلة المقبلة في البلاد.

وفيما تتواصل المشاورات الخاصة بتشكيل حكومة جديدة، تتصاعد مطالب المحتجين الذين ما زالوا يسيطرون على ساحات التظاهر، فبعدما كانت تقتصر هذه المطالب على توفير فرص العمل والخدمات العامة، وصلت تلك المطالبات إلى الدعوة إلى إصلاح شامل للمنظومة السياسية. ويرى المتظاهرون أن مشكلات البلاد تتطلب حلولاً جذرية تتجاوز استقالة عبد المهدي. وما زال المحتجون يحتشدون وسط الناصرية، مطالبين بـ «رحيل النظام» السياسي الذي يتهمونه بالفساد والفشل في تقديم إصلاحات لتحسين أوضاع مدينتهم. ويطالب المتظاهرون بأن يتم اختيار بديل عادل عبد المهدي من ساحات التظاهر حصراً.

وقد ذكرت مصادر سياسية عراقية أن الرئيس برهم صالح يواجه مشاكل في تسمية مرشح جديد لتولي مهمة تشكيل الحكومة الجديدة. وأوضحت المصادر أن تحالف «سائرون»، الكتلة الكبرى في البرلمان العراقي، أعلن انسحابه من تشكيل الحكومة الجديدة؛ ما يعني أن يذهب رئيس الجمهورية إلى ثاني أكبر كتلة في البرلمان، وهي تحالف الفتح بزعامة هادي العامري. وأمام الرئيس العراقي، وفقاً للمهلة الدستورية، 15 يوماً لتسمية مرشح جديد لتشكيل الحكومة. في غضون ذلك طالبت كتلة تحالف القوى النيابية الجهات التي «تدعي رفضها للمحاصصة» بترشيح شخصية «من غير المكون الشيعي» لرئاسة مجلس الوزراء بحال أرادت تلك الجهات «تطبيق شعاراتها»، مبينة أن هذه الخطوة هي الرسالة الحقيقية لتجاوز الطائفية.